مساهمة الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق العالمية: الصين نموذجًا

The contribution of economic intelligence to the promotion of competitive advantage in world markets: China as a model

عبد المومن سي حمدي[1]
Abdelmoumene SIHAMDI
جامعة المسيلة –الجزائر
moumene_hamdi@yahoo.com

علاء الدين يوسفي[2]
Alladdine YOUCEFI
جامعة المسيلة –الجزائر
allayoucefi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018-12-24 **تاريخ القبول:** 2019-01-27 **تاريخ النشر:** 2019-03-30

ملخص:

شهدت الصين في الفترة الراهنة العديد من الإنجازات الهائلة التي تحققت بفضل التطور العلمي والتقني المعاصر والتطورات العلمية والتكنولوجية هي قمة هذه الإنجازات، فلقد أدى ظهورها إلى حدوث تغيير جذري في مختلف ميادين النشاط البشري الصيني، وأصبحت الأدوات والأنظمة العلمية والتكنولوجية اليوم عنصرًا هامًا في نظام العمل عبر مختلف المؤسسات بالصين.

ومن الطبيعي أن يمتد أيضًا تأثير هذه الإنجازات والتطورات التكنولوجية إلى النشاطات الاقتصادية في إطار ما يسمى بالذكاء الاقتصادي، فلقد دخل الجانب العلمي والتكنولوجي في الصين حاليًا جميع المستويات الاقتصادية، وكان له الفضل في صعود الصين كقوة عظمى. ولذلك تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة الذكاء الاقتصادي للصين في تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الميزة التنافسية، التكنولوجيات العالية، الصين.

Abstract:

China's current period has been characterized by many achievements made by contemporary scientific and technological development. Scientific and technological developments are the culmination of these achievements. Their emergence has radically changed the various fields of Chinese human activity. Today, scientific and technological tools and systems have become an important component of the Various institutions in China.

It is natural that the impact of these achievements and technological developments will also extend to the economic activities within the framework of the so-called economic intelligence. because China's scientific and technological side has now entered all economic levels and has been credited with the rise of China as a superpower

thus, This paper aims to shed light on how China's economic intelligence contributes to enhancing its competitiveness in foreign markets.

Key words: *Economic Intelligence- Competitive advantage -High technologies- China*

المؤلف المرسل: عبد المومن سي حمدي، **الايمايل:** moumene_hamdi@yahoo.com

مقدمة:

يمثل نظام الذكاء الاقتصادي مجالاً معرفيًا حديثًا كان وما يزال محور اهتمام العديد من الدراسات والأبحاث في الآونة الأخيرة، في ظل التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتقدم المعرفي الواسع في مجال نظم الاتصالات، الأمر الذي أثر بشكل كبير على اقتصاد مختلف الدول وميزتها التنافسية التي تمكنها من إثبات وجودها أمام المنافسة الخارجية.

وفي إطار عمل الدول على تقوية قدراتها التنافسية وتعظيم أرباحها في الأسواق العالمية، إتبعت عدة أساليب أبرزها أسلوب الذكاء الاقتصادي الذي يعد من أهم وأنجع الأساليب الإدارية الحديثة والذي يعنى بالاستغلال الأمثل للمعرفة والمعلومات، تعزيز الابتكار والإبداع، العمل بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وتعتبر الصين من أهم الدول التي حققت نموًا اقتصاديًا مرتفعًا في أعتاب القرن الواحد والعشرين واستطاعت أن تدخل السوق العالمية بتنافسية كبيرة وبكفاءة عالية من حيث الجودة وانخفاض التكلفة، وهذا ما جعل منها إحدى أهم القوى الاقتصادية العظمى في العالم، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التطور الهائل الذي وصلت إليه الصين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القيادة الكفء والتخطيط السليم، الاستثمارات الأجنبية وفق رؤية علمية وعملية متسلسلة في تحقيق الأهداف وبحسب الأولويات لتصل بالاقتصاد الصيني إلى ما هو عليه اليوم.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحاول معالجة الإشكالية التالية:

كيف ساهم الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر مختلف الأسواق العالمية الصين نموذجًا ؟

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل كيفية مساهمة الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية. وذلك من خلال دراسة النموذج الصيني، فالجانب العلمي والتكنولوجي في الصين حاليًا موجود على جميع المستويات الاقتصادية، وكان له الفضل في صعود الصين كقوة عظمى في الأسواق العالمية.

– **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية تناول موضوع الذكاء الاقتصادي ودوره في تنمية الميزة التنافسية في الأسواق العالمية من خلال التركيز على الصين كنموذج، في راهنتيه على المشهد الاقتصادي اليوم، حيث فرضت التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها النشاطات الاقتصادية في العالم نفسها على اهتمام الباحثين، وذلك في إطار ما يسمى بالذكاء الاقتصادي، كل هذا شكل موضوعًا هامًا ذا أولوية يقع في جوهر النشاط المعرفي الإنساني، لتأتي هذه الدراسة كجزء لا يتجزأ من هذا الاهتمام.

– **محاور الدراسة:** تتبع العديد من الدول اليوم أسلوب الذكاء الاقتصادي من أجل تقوية قدرتها التنافسية وزيادة أرباحها وفرض مكانتها في الأسواق العالمية، فالذكاء الاقتصادي للصين أتاح لها التعامل مع جميع التغيرات الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية، وتقويت ميزتها التنافسية والعمل على ديمومتها.
وللإحاطة بالإشكالية المطروحة نتطرق إلى العناصر الآتية:

– المضامين الأساسية للذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية.

– جهود الصين في تطوير العلوم وتحديث التكنولوجيات العالية.

– دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية للصين في الأسواق الخارجية.

– **منهج الدراسة:** لمعالجة المحاور الأساسية التي تضمنتها الدراسة استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي، والذي ساعدنا على معرفة وفهم التطورات والتغييرات العلمية والتكنولوجية التي عرفتها الأنشطة الاقتصادية والتي كان لها تأثير على الميزة التنافسية في الأسواق العالمية، كما ساعدنا كثيرا على إبراز خصوصيات النموذج الصيني، واستخلاص عوامل النجاح والتقدم، ومحاولة تطبيقها في الجزائر.

I. المضامين المختلفة للذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية:

1.I. مفهوم الذكاء الاقتصادي *The concept of intelligence économic:*

يعد اصطلاح الذكاء الاقتصادي من المفاهيم القديمة الحديثة لإحداث التنمية الاقتصادية، والتي ظهرت منذ زمن إلا أنها تطورت في السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام المتزايد بدور البيانات والمعلومة والمعرفة في مرحلة الاقتصاد الجديد.1

حيث ترتبط الجذور التاريخية للذكاء الاقتصادي بالمجال العسكري، إذ كان يتم تجميع المعلومات عن الخصم من اجل معرفة نقاط قوته وضعفه، واستنتاج الوسائل والأساليب اللازمة لمواجهته والانتصار عليه، وبذلك تحول استخدام الذكاء الاقتصادي من المجال العسكري إلى مجال الاقتصادي مع ظهور السوق وامتداد حدة المنافسة.2

وبين الأستاذ *Frenand Braudel* أن المنافسة بين المدن في شمال إيطاليا والمدن في فنلندا كانت بداية الهجمات التجارية والتجسس الاقتصادي، ليقدم كذلك الأستاذ *Harold Wilenskg* أول تعريف للذكاء الاقتصادي في كتاب بعنوان: *intelligence Organisationnelle* إذ عرف الذكاء الاقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، خزنت وأنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة.[3]

وفي عام 1950 طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية والصناعة ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية لإنعاش اقتصادها، ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل وتطوير ممارسة الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات، وفي عام 1990 كانت بداية ظهوره في فرنسا، حيث تم في عام 1992 إنشاء وكالة لنشر المعلومات التكنولوجية *(ADIT)* والتي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، فاعتماد منظور الذكاء الاقتصادي كان نتاج الحاجة الماسة إليه

في محيط يشهد تزايدًا متناميًا للمنافسين والخصوم على المستوى الإقليمي والدولي، وفي 1994 نشر أول تقرير عن الذكاء الاقتصادي، ويعرف بتقرير *Marter* بعنوان: *l'intelligence économique et stratégie des entreprises* [4]

فالذكاء الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة الأنشطة، المنسقة للبحث، المعالجة، وتوزيع وحماية المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين والمحصل عليها بطريقة نظامية في أحسن الشروط النوعية الزمن والتكلفة، فالمعلومات أصبحت عنصرًا أساسيًا وضروريًا في إستراتيجية المؤسسة، حيث أن كل الدراسات أثبتت أن دور أنظمة المعلومات في المؤسسات أصبح لها بعد إستراتيجي، وهو كذلك أداة لبناء وإعادة هيكلة أشكال المؤسسة، بالإضافة إلى انه محرك أساسي لتطورها في محيط تنافسي صعب ومعقد.[5]

وأشار الأستاذ ألفين توفير *Alvin Toffler* إلى الدور المتزايد الذي تلعبه المعلومة في تسيير ونجاح الأعمال، بحيث أن كل نشاط اقتصادي وحتى صناعي يعرف ميولاً قويا نحو:[6]

– التكنولوجيات المستعملة ترتكز على المهارة الفنية أو الحقوق المتعلقة بالملكية الصناعية.

– يضع الإنتاج حيز التطبيق مناهج ووسائل معلوماتية متطورة.

– التنقيب التجاري والبيع المرتبطان بمدى امتداد المعطيات المتاحة في الأسواق وكذا المنافسة.

وفي ظل في ظل التوجهات الفكرية للباحثين نوضح في الجدول الآتي أهم تعاريف الذكاء الاقتصادي.

الجدول **رقم (1)**: الذكاء الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

الباحث/ السنة	تعريف الذكاء الاقتصادي
H.wilensky 1967	هو نشاط يتعلق بإنتاج المعرفة ويخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة ويتم إنتاج وتخزين هذه المعرفة في إطار قانوني ومن مصادر مفتوحة.
Boumard 1991	هو فن ومهارة المراقبة والملاحظة وممارسة هجومية ودفاعية للمعلومات يهدف إلى الربط بين العديد من المجالات من اجل استخدام هذه المعلومات خدمة لأهداف تكتيكية وإستراتيجية للمؤسسة، وهو أداة ربط واتصال بين سلوك المؤسسة ومعرفتها.
H.marter 1994	مجموعة النشاطات والعمليات المتعلقة بالبحث عن المعلومات، ومعالجتها، ونشرها بهدف توفير معلومات مفيدة للاقتصاديين تساعدهم في اتخاذ القرارات وصياغة الإستراتيجيات اعتمادا على أساليب نظامية وشرعية، وتوفير ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على ممتلكات المؤسسة في ظل أفضل شروط النوعية والزمن والتكلفة.
Beesson et poission 1998	هو دورة للمعلومات ووسيلة قادرة على اكتشاف ومعرفة الفرص والتهديدات أيًا كانت طبيعتها أثناء المنافسة ، لغرض إنتاج معارف ومعلومات إستراتيجية وتكتيكية بقيمة مضافة عالية.
Allain juillet 2005	هو التحكم وحماية المعلومات الإستراتيجية للمتعاملين الاقتصاديين من اجل تعزيز التنافسية وأمن الاقتصاد والمؤسسات ودعم وتقويم عمليات الضغط والتأثير على الغير.

المصدر: علي محمد ثجيل المعموري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 05.

ويتكون الذكاء الاقتصادي من عدة عناصر أولها اليقظة الإستراتيجية والتي تعمل على رصد المعلومات المتاحة بصفة عامة، وتعد اليقظة التكنولوجية جزءًا منت اليقظة الإستراتيجية والتي تهدف إلى متابعة المحيط التنافسي ومراقبته بهدف إعداد رد فعل سريع[7]، ثانيًا الحماية وهي الحفاظ على المعلومة من أخطار التجسس واقتحام نظام المعلومات ومن أخطاء الإهمال وعدم الكفاءة، وثالثا التأثير وهو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المؤسسة من العمل لجعل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.[8] والمبينة في الشكل الآتي.

الشكل **رقم (1):** مكونات الذكاء الاقتصادي.

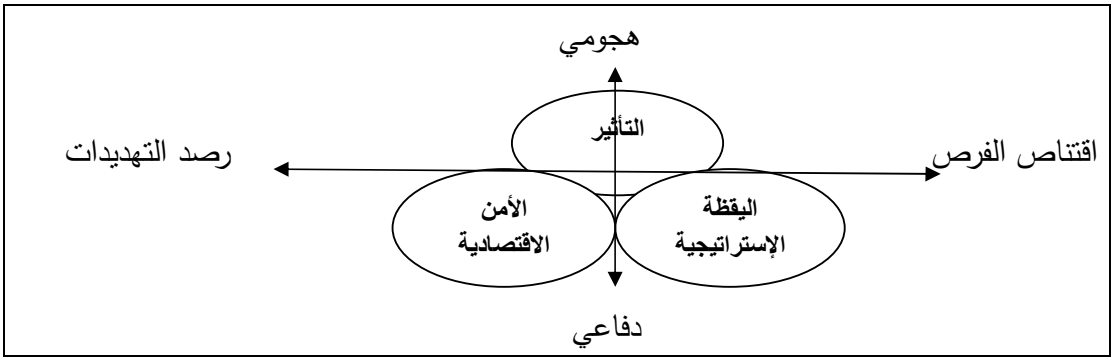

المصدر: وسام داي،" تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر، واقع وآفاق"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 9، العدد 85، آذار2014، ص 06.

إن الذكاء الاقتصادي مهم فهو يساهم في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية، فضلاً عن خلق نوع من التعاون بين المتعاملين اقتصاديا وخلق روابط بين المشاريع الاقتصادية واستغلال المعلومات لحماية الممتلكات التكنولوجية.[9] وفي الشكل الآتي نوضح أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم **(2):** أهمية الذكاء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية

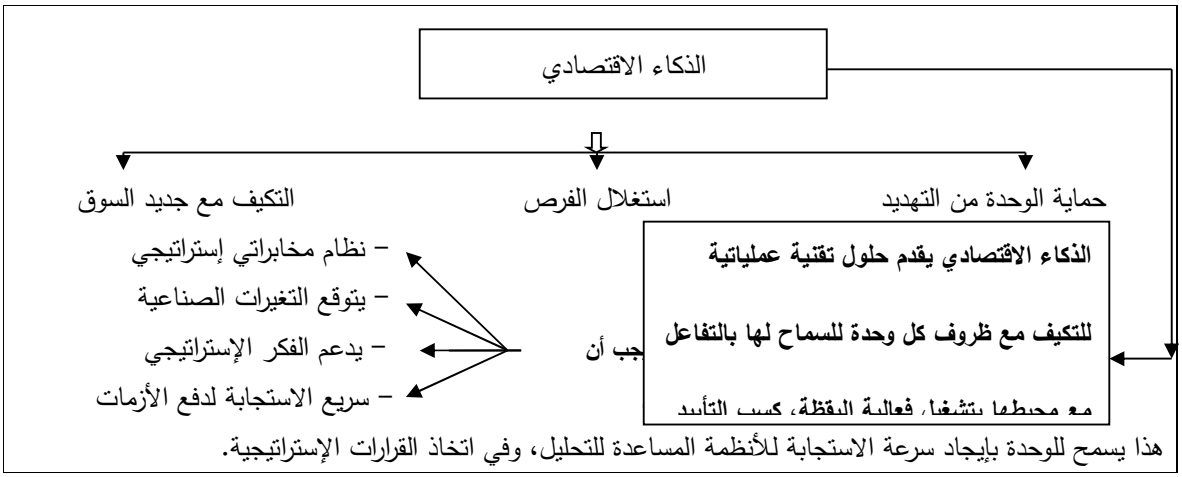

المصدر: كريمة علي جوهر، خديجة جمعة مطر، " دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي دراسة تحليلية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 39، 2016، ص 232.

2.I. مفهوم الميزة التنافسية:

اولا– تعريف الميزة التنافسية: الميزة التنافسية تخلق Create ويمكن اكتسابها من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وخاصة إمكانية انتقال رأس المال، والتكنولوجيا، والعمل الماهر لتدعيم القطاع الاقتصادي ككل، لتحقيق النمو واقتناص الفرصة في الأسواق العالمية، حيث يرى الأستاذ *Porter* أن الميزة التنافسية هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها، كما يضيف بأن تحقيق الميزة التنافسية يكون في عدة جوانب: 11

– التركيز على قطاعات سوقية معينة (التركيز).

– تقديم منتجات مختلفة عن منتجات المنافسين (التمييز).

– استخدام عمليات التصنيع ومنافذ توزيعية بديلة (السيطرة على التكلفة).

– استخدام هياكل مختلفة للتكلفة (السيطرة على التكلفة).

فالميزة التنافسية هي قابلية المؤسسة على الأداء بأسلوب واحد أو عدة أساليب ليس بإمكان المنافسين إتباعها حاليًا أو مستقبلاً، وأن الميزة التنافسية ترتبط بقدرة المنظمة على بنائها فقد تتمثل بتوفير جودة أفضل للمنتج أو تقديم خدمات أفضل أو كلفة منخفضة أو إبداع في منتجاتها أو تميز في المنتج أو الخدمة المقدمة أو المعرفة التي تمتلكها مقارنة بالمؤسسات الأخرى، كما تعتبر الميزة التنافسية بأنها استغلال المؤسسة الاقتصادية قوتها الداخلية في أداء الناشطة الخاصة بها بحيث تخلق قيمة لا يستطيع المنافسون تحقيقها في أدائهم لأنشطتهم، وللميزة التنافسية أهمية كبيرة في حياة المنظمة بغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط الذي تزاوله في موقع قوي في السوق من خلال حصولها على حصة سوقية أكبر من منافسيها وكذلك تمثل معيارًا مهمًا للمنظمات الناجحة لأنها هي التي توجد نماذج جديدة للميزة التنافسية باستمرار.12

ثانيا– الجوانب الرئيسية للميزة التنافسية: وتتمثل في[13]:

– **الجانب الأول:** تنافسية الإنتاج، وأسرار الصناعة، وكفاءة آليات التقدم والتطوير في إنتاج السلع والخدمات والأفكار، وما تتيحه هذه التنافسية من مجالات تفوق وامتياز، وهي تنافسية لا تعترف بالعجز، ولا تقر أن هناك أي شكل من أشكال القصور، حيث تتوفر عوامل الرغبة القوية الجامحة والتي من خلالها يتم تحسين الأداء، وذلك من خلال عنصر زيادة الإنتاجية، وتخفيض التكلفة النسبية للإنتاج، عنصر تفعيل الرؤية المستقبلية من خلال الدراسات والبحوث وأجهزة التطوير المتقدمة عنصر زيادة التفاعلية بين المشروعات وربطها من خلال الحس القومي وتفعيل آلياته.

– **الجانب الثاني:** تنافسية التسويق وتطوير معارف ومعلومات وبحوث السوق والمستهلك في كل الأسواق، وأسرار عمليات الترويج والبيع والإعلان والإعلام، وأسرار عمليات التوزيع الإلكتروني.

– **الجانب الثالث:** تنافسية التمويل من حيث عوامل الوفرة والإتاحة، وسهولة الاستخدام، ومن حيث عوامل التكلفة، والقدرة على سداده واستقرار سعر الصرف والقوى الشرائية للعملة المحلية.

– **الجانب الربع:** تنافسية الكوادر البشرية، من حيث وفرة العددية والوفرة النوعية، أي من حيث عدد الخرجين لكل من الكليات والمعاهد العليا، وكذلك من حيث خريجي المدارس المتخصصة، وكذلك من حيث التأهيل العلمي، والتدريب الإلكتروني العملي، وفي الشكل الآتي نوضح أهم الجوانب الرئيسية المرتبطة بالميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية.

الشكل **رقم (3):** الجوانب الرئيسة المتعلقة بالميزة التنافسية.

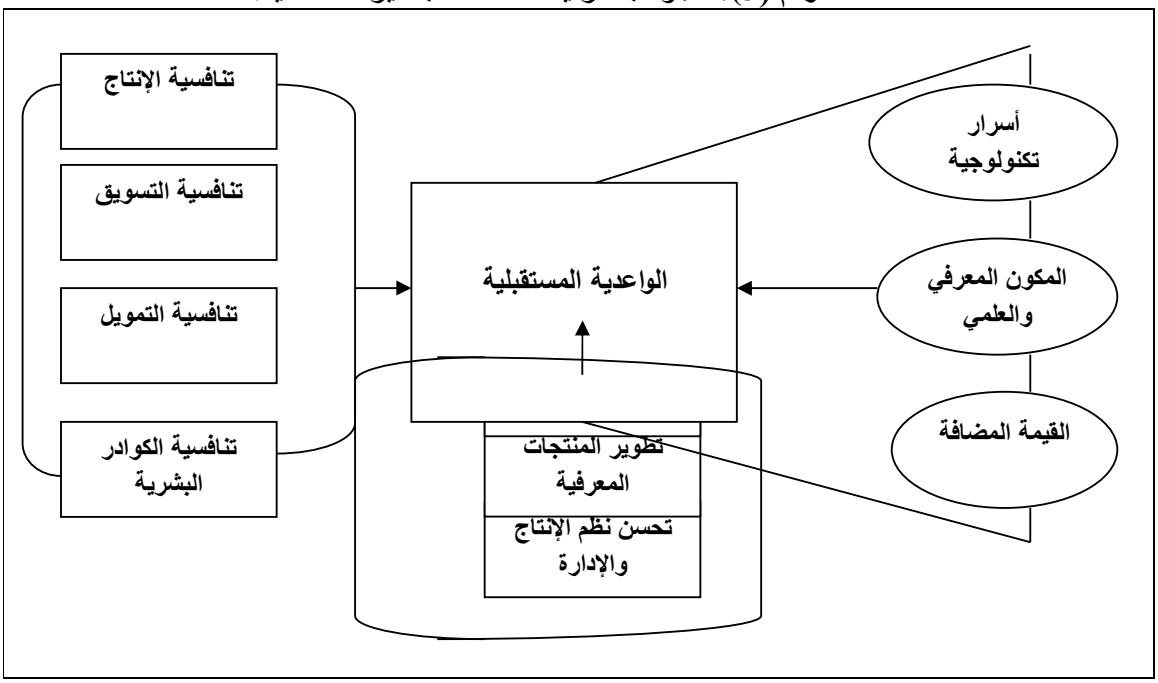

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق الذكر، ص 83.

II. جهود الصين في تطوير العلوم وتحديث التكنولوجيات العالية:

انظر حولك، التقط أي غرض من أغراض منزلك، سترى بأن عدداً كبيراً منها قد صنع في الصين إنها إحدى أكبر القوى الصناعية في العالم وأكثرها غزارة في الإنتاج، لكن الإحصائيات خلصت في كثير من السنوات الماضية إلى استثناء الصين من قائمة الدول المنافسة في مجال التكنولوجيا، وشبهتها بمصنع كبير نشيط يستورد معظم تقنيات هذه الصناعة دون أن يبتكر الكثير منها، كما تعرف منتجاتها التكنولوجية بتواضعها بالمقارنة مع مثيلاتها الأوروبية والأمريكية وحتى الآسيوية، لكن السنوات الأخيرة حملت تغييراً جذرياً في مجال التكنولوجيا الصينية الوطنية لتشكل الصين اليوم تهديداً حقيقياً لأقرانها من الدول الكبرى فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا بالذات. 14

1.II. التغيرات التي حدثت في مجال التقدم التكنولوجي الصيني :

في فبراير لعام 2010، عرضت مقالة افتتاحية بعنوان((ظاهرة هواوي الصينية)) نشرت في *Joongang* وهي جريدة يومية كبيرة في كوريا الجنوبية، تعبر عن وجهة نظر فريدة من التغير الكمي إلى

التغير الكيفي في الصين حيث تقول: " في نهاية عام 2011 صدر خبر من العاصمة السويدية ستوكهولم، فاجأ صناعة تكنولوجيا المعلومات في الغرب لقد فاز مزود الاتصالات اللاسلكية الصيني "هواوي"، بمناقصة إنشاء شبكة اتصالات لاسلكية من الجيل الرابع في السويد، حيث يوجد مقر اريكسون، وهي اكبر شركة رائدة في الاتصالات اللاسلكية في العالم في السويد، ((هل بإمكان شركة صينية ان تهزم شركة سويدية ربما بأفضل تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية في العالم داخل حدود أرضها؟)) لقد كانت مفاجأة حقيقية في صناعة الاتصالات اللاسلكية ففي الواقع، لا يوجد ما يدعو للدهشة حيث تتميز تكنولوجيا "هواوي" بجودتها المماثلة لجودة منافسها كما إن ازدهار هواوي" كان متوقعا بل حتى استحدثت عبارة "ظاهرة هواوي" لإبراز هذا التوجه لأنها الواقع، إلى جانب صناعة تكنولوجيا المعلومات، تضم أيضا الشركات الصينية ذات المعايير العالمية شركة" بي واي دي"، وهي شركة كهربائية، وشركة "صن تك باور"، فهي شركة رائدة في صناعة الطاقة الشمسية، انعكست ظاهرة "هواوي". بمشاهدة تطور الصين التكنولوجي السريع ((كيف يمكن أن يحدث كل ذلك في غضون عشر سنوات؟)) كان هذا مصدر تعجب للعاملين في الصناعة، فهناك سر لقفزة الصين الهائلة، لم تحاول الصين مواكبة تكنولوجيا الدول المتقدمة فحسب بل تخطتها بثلاث أو أربع مراحل من التطور التكنولوجي ووصلت سريعا إلى مستوى الدول المتقدمة، فهي تقوم بإعمال التبادل التجاري في السوق المحلية في مجال التكنولوجيا المعلومات وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات الصينية، يميل الخبراء إلى الاعتقاد بان الصين أحدثت القفزة في صناعات مهمة مثل صناعات السيارات وبناء السفن والحديد والصلب والطيران." 15

2.II. أهمية البحث والتطوير في الصين :16

برزت الصين كمحور للعالم في تصنيع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يمثّل قطاع أجهزة الهواتف الجوالة أكثر من نصف صناعة الاتصالات، ويمثّل قطاع صناعة الأجهزة الإلكترونية أكثر من 70% من صناعة تكنولوجيا المعلومات الصينية. وتُشكّل الشركات الصينية خطراً يهدد أكبر الشركات الأمريكية، خاصة بعد أن استحوذت مجموعة لينوفو *Lenovo Group* الصينية على أعمال شركة أي بي أم *(IBM)* في الحواسيب الشخصية. وتعتبر لينوفو اليوم ثالث أكبر لاعب في سوق الحواسيب الشخصية بعد ديل *Dell* وهيوليت باكارد *Hewlett Packard*.

ويتوجه نشاط الصين الكبير في الإلكترونيات بشكل رئيس للتصدير، والواقع أن سوق الاتصالات المحلي في الصين في انحسار مستمر على حساب برامج التصدير الطموحة. فتصدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر أمراً حيوياً للتجارة العالمية الصينية، وتشكّل أكثر من 28,5% من مجمل صادراتها. إذ تُشكّل الحواسيب وأجهزة الاتصالات حوالي 79% من مجموع صادرات الصين من تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وتمثّل مجموعات الهواتف النقّالة الحصة الأكبر من صادرات الصين في الاتصالات.وما زالت البرمجيات الصينية في مرحلة التطوير، لكنها متأثرة بواقع القرصنة الذي يطغى على 90% من السوق، ويعتبر حجم الاستثمار المحلي في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية كبير جداً، ويشكل حوالي 30% من مجموع الاستثمارات، ويذهب ما يقارب 60% منه إلى صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و30% تستثمر في تحديث البرمجيات ويعتبر قطاع صناعة الاتصالات من أكبر المستثمرين في أجهزة ونظم تكنولوجيا المعلومات.

تتواجد بالصين كبريات الشركات المنتجة للأجهزة الرقمية مثل نوكيا (Nokia) والتي أقامت علاقة تجارية مع الصين منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ثم بدأت نوكيا بإنتاج منتجاتها في الصين من خلال إقامة مشروع مشترك التمويل في التسعينيات من القرن الماضي وجعلت هذا المشروع قاعدة رئيسية للإنتاج في العالم وميكروسوفت(*Microsoft*)، والتي دخلت عام 1992 وعملت على إقامة مراكز للبحوث والتطوير بها.[17]

ولقد تضاعفت قوة البحث والتطوير في الصين أكثر من مرة بين عامي 2007 و2013 حتى وصلت إلى 2.08، وهذا هو أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوربي ويعني أن الصين تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف الذي تشترك فيه مع الاتحاد الأوربي وهو الوصول إلى نسبة 3% إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020.[18] كذلك تحتل الصين المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الإنفاق على البحث والتطوير بعد الولايات المتحدة وهو ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول **رقم (2)**: حجم الإنفاق على البحث والتطوير لسنوات 2007، 2009، 2011، 2013 لدول مختارة.

	حجم الانفاق على البحث والتطوير بمليارات الدولارات				**النسبة من حجم الانفاق العالمي على البحث والتطوير**			
	2007	**2009**	**2011**	**2013**	**2007**	**2009**	**2011**	**2013**
العالم	1132.1	1225.5	1340.2	1477.7	100.0	100.0	100.0	100.0
الدول العربية	8.8	11.4	12.7	15.4	0.8	0.9	0.9	1.0
الو.م.أ	359.4	373.1	382.1	396.7	31.7	30.5	28.5	28.1
الصين	116.0	169.4	220.6	290.1	10.2	13.8	16.5	19.6
اليابان	139.9	126.9	133.2	141.4	12.4	10.4	9.9	9.6

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير البونسكو للعلوم حتى 2030**، منشورات اليونسكو 2015، ص8، متوفرة على: *http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002354/235407A.pdf,consulté le 12/02/2017 heure 21:00.*

II.3. مظاهر نهضة الاقتصاد الصيني اللافتة (مؤشر العلوم والتكنولوجيا):

لقد أدركت الصين أن من ضمن متطلبات نجاحها على مستوى تكنولوجيا الذكاء الاقتصادي هو الانفتاح على العالم والأسواق الخارجية، وتغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية بعيدا عن الشعارات السياسية، ولذلك كان لا بد من:

– رسم الصين حدوداً لإستراتيجية المستقبل تأسيساً على آلية العلم والتكنولوجيا، باعتبارهما أداة تشكيل المستقبل والتحدي العالمي، وضمن محاولة بعيدة كل البعد عن الجمود الفكري والتقليد الأجوف، وعن الاستيراد الاستهلاكي للعلم والتكنولوجيا في شكل مشروعات جاهزة. ويلخص هذا التوجه ما جاء في **خطاب الرئيس الصيني جيانغ زيمين** في مجتمع العلم والتكنولوجيا في روسيا:" الأمة تتخلف وتضع نفسها في وضع سلبي للغاية ما لم تحرص على أن تحتل مكان الصدارة في مضمار التقدم العلمي والتكنولوجي وتسمو بمستواها العلمي والتكنولوجي في ضوء نسيجها التطوري القومي".[19]

– تعتزم الصين اكتساب القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي في مجال الابتكار والبحث، وقد قامت الحكومة الصينية باستثمار مبالغ كبيرة في هذا المسار.[20]

وانضمت الصين إلى قائمة الاقتصاديات الأكثر ابتكارا وفقا لتصنيفات عام 2016 في مؤشر الابتكار العالمي الصادر يوم 2016/08/15 عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الجدول **رقم (3)** تصنيفات الدول من حيث جودة الابتكار لسنة 2016.

الرواد الثلاثة الأوائل مند حيث جودة الابتكار		**أفضل المبتكرين بحسب فئة الدخل**			
البلدان متوسطة الدخل	الدولة	مرتبات الصدارة	**بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط**	الدولة	مرتبات الصدارة
	الصين	17		الصين	01
	الهند	25		ماليزيا	02
	البرازيل	27		بلغاريا	03

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **مؤشر الابتكار العالمي 2016**، متوفرة على:

http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2016/article_0008.html#infographics

ويمثّل انضمام الصين إلى قائمة 25 الأوائل أوّل مرّة ينضم فيها بلد متوسط الدخل إلى اقتصاديات بالغة التطور ظلّت تحتل الصدارة باستمرار في مؤشر الابتكار العالمي (المؤشر) طيلة السنوات التسع التي استقصى فيها القدرات الابتكارية لأكثر من 100 بلد في كل أرجاء العالم، والتقدم المحرز من قبل

الصين إنما يبيّن تحسّن أداء الصين الابتكاري فضلا عن اعتبارات منهجية أخرى مثل تحسّن مقاييس الابتكار في المؤشر تنفيذ سياسات عديدة وبشكل معمق أمام المستثمرين الأجانب من اجل الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والخبرات.21

III. دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية للصين في الأسواق الخارجية:

يرى الأستاذ أحمد لحارثي صاحب كتاب الصين: العالم والإنسان الجديد، أن الخوض في المسألة الصينية اليوم ليس بالأمر الهين، ولم يكن يومًا كذلك، بل يتطلب جهدًا علميًا كبيرًا ومغامرة فكرية قد تكون متعبة، فالتفكير في الصين اليوم هو بمثابة تفكير للعالم، إذ انه ما عدا ممكنًا تجاهل ما يجري بهذا البلد الذي أضحى فاعل أساسي في السياسة الدولية، قوة اقتصادية عظمى وتحتل مكانة هامة في الأسواق الخارجية.22

أصبحت الصين الدولة ذا المليار والثلاثمائة مليون نسمة "**مصنع العالم** "، بينما ارتقت بيجين *Beijing* إلى أعلى المراتب الاقتصادية في الأسواق العالمية، ما أتاح لها جعبة من الخيارات الإستراتيجية من أجل الوصول إلى أهدافها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.23

على الرغم من بقاء دولة الصين ضمن المنظومة الاشتراكية على المستوى السياسي، إلا أن إتباعها على المستوى الاقتصادي لنهج السوق الحر وانفتاحها على الأسواق العالمية قد جعل منها إحدى أهم القوى الاقتصادية العظمى في العالم، إذ تمكنت من توسيع قاعدة استثماراتها وتنويع صادراتها التي أصبحت تتميز بقدرة تنافسية عالية من حيث الجودة وانخفاض التكلفة، ويعود السبب الرئيس من وراء هذا التطور إلى الذكاء الاقتصادي الصيني في الحصول على التكنولوجيات العالية كأحد الإستراتيجيات التي ساعدتها على غزو الأسواق العالمية.24

ففي ظل عولمة الأسواق وكثرة المعلومات ومصادرها، أصبحت المنافسة بين المؤسسات حادة تكاد تصل إلى حروب اقتصادية خفية، فتحقيق حماية الميزة التنافسية والعمل على استدامتها أصبح من الصعوبة بما كان، ولأجل ذلك سعت الدولة الصينية من أجل تسيير المعلومات من جمع وتوليد وتوزيع وحمايتها من الجوسسة الاقتصادية، الأمر الذي ساعدها على المعرفة المعمقة للأسواق والمنافسين واكتسابها موقع قوة من أجل طرح سلعها وخدماتها المبتكرة في السوق، والتحسن المستمر للمنتجات والخدمات من خلال الاستجابة الجيدة لحاجيات الزبائن.25

فالصين لها إنجازات تكنولوجية وتقنية مهمة بالرغم من أنها تعتمد بشكل كبير على إستراتيجية تقليد التقنيات الأجنبية، وقد ورد على لسان الصحيفة الصينية ساوث ريفيوز *South reviews* : تتفاخر الصين بكونها أكبر قوة اقتصادية في العالم، وبراءات الاختراع ذات المنشأ الصيني تتزايد بسرعة وتتجاوز بها الدول المتطورة.26

وبحسب الأستاذ علاء عبد الحفيظ محمد فالصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان، ومن حيث تسارع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تشهد الصين منذ عام 1980 معدل نمو سنويًا قدره 10

بالمائة، كما تمتلك ناتجًا قوميًا إجماليًا يمكن مقارنته بالناتج القومي الأمريكي، وحققت تطورًا كبيرًا في التقنية الصناعية في مجال الفضاء الخارجي، وقد استطاعت الصين أن تستفيد من عثرات الإدارة الأمريكية، بدءًا من رد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون وصولاً إلى الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم بوش بسبب تكاليف ما سمي بالحرب على الإرهاب.27

وفي نفس السياق أشار الأستاذين ألن ونترز *Alan Winters* وشهيد يوسف أن الصين تحقق نموًا اقتصاديا واسعًا منذ عشر سنوات على الأقل، حيث تقدم الصين 5 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي GDP العالمي، بأسعار الصرف الجارية، فالتوسع الصيني منذ 1978 كان حتى الآن مفاجأة، وإذا إستقرأنا معدلات النمو الحديثة في دولة الصين سنجدها فعلاً بين الاقتصاديات الأكبر في العالم.28

وأظهرت دراسة حديثة لتجارة الصين قدمها الأستاذ رولاند هولست *Roland holst*، أن الصين يتفوق على المنافسة على جيرانه في جمعية الدول الجنوب شرق آسيوية، فقد راحت هذه الدول تفقد حصصها في أسواق التصدير مع أن صادراتها تواصل نموها في الحدود المطلقة، وبالمثل، اكتشف الأستاذ رودريك *Rodéric* أن تعقيد النمو في الصين يطرح تحديات مهمة على البلدان الأخرى في الأسواق العالمية الإقليمية منها والدولية.29

وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 فإنه بحلول 2020 سيتجاوز مجموع إنتاج ثلاثة بلدان كبيرة هي البرازيل والصين والهند مجموع إنتاج ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والمصدر الرئيسي لهذا النمو المرتفع والسريع حسب التقرير هو الشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا العالية.30

الخاتمة:

تعمل مختلف دول العالم في الفترات الراهنة على أن تكون أكثر تنافسية مقارنة بالدول الأخرى لذلك يعد الذكاء الاقتصادي مدخلاً إستراتيجيًا مهمًا، ذات أهمية بالغة في مؤسسات هذه الدول التي تسعى للتحكم في المعلومات الاقتصادية والتقنية والعلمية، باعتبارها عنصرًا أساسيًا لتطور وامن الدولة والمؤسسات.

ومن خلال تناولنا للذكاء الاقتصادي في أهم دول العالم وهي الصين، ظهر جليًا جهود الدولة الصينية في تطوير العلوم والحصول على التكنولوجيات العالية التي لعبت دورًا رئيسيًا في تعزيز القدرات التنافسية للصين واحتلالها مكانة هامة في الأسواق الخارجية.

الاحالات والمراجع:

1. شيرين بدري توفيق البارودي،" أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**، العراق، العدد 39، 2014، ص 63.
2. علي محمد ثجيل المعموري وآخرون، " دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل الالتزام بالسلوك البيئي المستدام– دراسة في حالة عينة المؤسسات المحصلة على المواصفات البيئية ISO–14001"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، العدد 21، 2006، ص 05.
3. حمداني محمد،" أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد الثاني، 2012، ص13.
4. خلفلاوي شمس ضيات،" الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد العاشر، مارس 2013، ص ص 230، 231.
5. رواد زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 350.
6. جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، **الذكاء الاقتصادي للمؤسسة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف يومي 17، 18 أفريل 2006، ص 1216.
7. سعيد أوكيل، **الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية**، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2011، ص 292.
8. علي محمد ثجيل المعموري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 07.
9. شيرين بدري توفيق البارودي، مرجع سابق الذكر، ص 06.
10. الشريف بقة، فايزة محلب،"تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الإستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بوعريريج وسطيف، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 2، جوان 2015، ص 141.
11. طه علي نايل، " علاقة طرق التدريب بتحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الحراريات"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 423.، ص 423.
12. محسن أحمد الخضيري، **صناعة مزايا التنافسية**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 83–85.
13. مكتبة قاسيون، **الصين صحوة التنين**،2014، متوفرة على:

14. ***http://kassioun.org****,consulté le 11/02/2017 heure 22:00.*

15. وي وي تشانغ، ترجمة: محمود مكاوي، ماجد شبانة، **الزلزال الصيني (نهضة دولة متحضرة)**، مصر: دار سما للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 45–46.

16. أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **دراسة حالة الصناعة الوطنية لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين**، متوفرة على: *le* ***http://www.escwa-aigle.org/ar/case-studies****,consulté2017/2/011 heure 11:00*

17. ظريفة سلايمية،" بين التجربة الهندية والتجربة الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دروس مستفادة"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد 12، جامعة قالمة، 2016، ص57.
18. ظريفة سلايمية، مرجع سابق الذكر، ص60.
19. عبد الرحمن تيشوري، **تجربة الصين في مواجهة العولمة**، مقالة، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1370، 06 ديسمبر 2005، متوفرة على: ***http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49770***
20. مكاوي، شبانة، مرجع سابق الذكر، ص122.
21. نوري عبد الرسول الخاقاني، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي،" الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد السابع، العدد 30، 2014، ص06.
22. عبد المجيد السخيري،" الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 421، مارس 2014، ص 240.

23. كريم المفتي،" مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47، 48، صيف– خريف 2015، ص 23.

24. نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق الذكر، ص 02.

25. كنوش محمد،" دور الذكاء الإستراتيجي في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 13، 2015، ص 108.

26. جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي؟**، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، ط1، الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2016، ص 52.

27. علاء عبد الحفيظ محمد، " تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47، 48، صيف– خريف 2015، ص 12.

28. ألان رو، **الصين في القرن العشرين**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 15.

29. نفس المرجع، ص 73.

30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، (مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، 2013، ص 06.